

لماذا الصورة الذهنية لمصر محصورة في حقوق الإنسان

القاهرة تكافح لرسم مسارات مختلفة تمحو بها النظرة النمطية حول تعاملها مع قضية الحريات



محاولة تحسين سجل حقوق الإنسان مستمرة

التغلب على الحواجز التي وضعت في طريقها على مدار سنوات، ومرجع أن تزايد الإصلاحات والحواجز، مع تسليم بايدين مهام منصبه رسمياً.

وصول جو بايدين للسلطة منح الملف قبلة حياة، ولم ينتظر حقوقيون ومعارضون تسلمه للحكم ونفخوا في موضوع الحريات في مصر

وترى بعض الدوائر السياسية أن الدولة اجتازت الكثير من عوامل التوتر، ونجحت تجهزتها في توفير درجة عالية من الأمن والاستقرار، والقضاء على الإرهاب الذي كان وسيلة لتبرير بعض التجاوزات في ملف حقوق الإنسان، وبالتالي من الضروري تهئية البيئة لنقله تحمل تغيرات حقيقية في القضاء العام، ونزع هذه الورقة من أيدي من يريدون تحويلها إلى مدخل لمزيد من استهداف الدولة، بعد أن أصبحت الصورة الذهنية للدولة المصرية مرتبطة بمدى ما يتحقق من تقدم في ملف حقوق الإنسان.

والتقطت الحكومة المصرية بعض الإنجازات مؤخرًا، وشعرت أن الطريقة التي انتهجتها السنوات الماضية لن تكون مفيدة وعليها استكمال الخطوات القانونية لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية، التي شملت ضوابط مهمة لمنع التمويل الأجنبي، وحرمان المنظمات العاملة في مصر من القيام بحركات لها أبعاد سياسية. وبدأت القاهرة قابلة للضغط عندما اضطرت للإفراج عن ثلاثة قيادات في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الخميس الماضي، عقب احتجازهم لمدة أسبوعين، وبعد توجيه اتهامات لهم بالانتماء لجماعة إرهابية (الإخوان) وتلقي أموال أجنبية.

كما أعلن قاض مصري، السبت، انتهاء التحقيقات في قضية قديمة اتهمت فيها 20 منظمة غير حكومية بتلقي أموال أجنبية بشكل غير قانوني، وعدم إخضاع هذه المنظمات لإجراءات جنائية، وهي علامة مهمة تتزامن مع الضغوط الجديدة. ويقول منابعون إن القاهرة مقبلة على انفراجة في ملف الحريات عموماً، وباتت مجبرة على القيام بإصلاحات سياسية جرى تاجيلها أكثر من مرة لتتمكن من

مردوداته ضئيلة في هذه المسألة الفترة الماضية، لكن التركيز عليه سوف تكون له انعكاسات مؤلمة، حيث يمس وترا حساسا لدى كثير من الشعوب التي تمارس بدورها ضغطا على قياداتها، ومهما كان حجم المصالح مع القاهرة لن يستطيع المسؤولون في الغرب تجاهله. ويعلم من يركزون عليه عمق النتائج التي يمكن أن تترتب عليه، حيث تقلل من أهمية الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة المصرية في مجالات أخرى، وتعطل الكثير من أوجه الاستثمار الأجنبي، فبعض المستثمرين يضعون حقوق الإنسان كمؤشر على مدى الاستقرار في البلد الذي يقصدونه، وما يمكن أن ينتظره في المستقبل.

فالمقاس هنا له علاقة بدرجة الاستقرار لاحقا وما يترتب عليه من معطيات سياسية وأمنية وبالتالي اقتصادية، لأن أوضاع حقوق الإنسان تحمل ملمحا للهدوء من عدمه.

وفي كل الحالات أصبح الملف منغصا قويا، ومجالا للاعتزاز السياسي، تخشى من عواقب الانفتاح، وتقلق من تداعيات التصيق، خاصة أن هناك أخطاء دقيقة ارتكبت فيه، أخفقت الدعاية المصرية في التغطية عليها أو منع المنظمات الحقوقية من الكتابة عنها التي استغلت التعظيم في صياغة تقارير تشويهها مبالغًا لإجبار الحكومة على تكذيبها بأدلة حقيقية، أو فتح المجال العام أمامها للعلم.

وفشلت الحكومة في تقديم تفسيرات مقنعة للقبول بمنطق أن الإجراء التي كانت تعيشها البلاد في ظل الإرهاب فرضت وقوع أخطاء، وفشلت في الترويج لتوسيع مفهوم حقوق الإنسان بما يتجاوز الحريات والديمقراطية والتعددية إلى ضمان حياة معيشية جيدة لجميع المواطنين، وأن هناك أولويات تستوجب الترتيب حسب ظروف المرحلة.

مجازة التحولات

مع انسحاب ملف حقوق الإنسان في عهد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أو بمعنى أدق عدم التركيز عليه ضمن أدوات السياسة الخارجية كقيمة عليا لدى الولايات المتحدة، تمكنت القاهرة من التصدي لكثير من الحملات، التي تعرضت لها وقررت فوق الانتقادات التي وجهت إليها.

غير أن وصول بايدين للسلطة منح هذا الملف قبلة حياة، ولم ينتظر حقوقيون ومعارضون تسلمه للحكم ونفخوا في موضوع الحريات ليكون على الطاولة في جميع اللغات السياسية التي يكون فيها طرف مصري وآخر غربي.

ويؤدي طغيان الملف الحقوقي على غيره من الملفات إلى خسارة كبيرة لمصر، لأنه يؤثر على علاقاتها السياسية مع المجتمع الدولي، وربما كانت

قضية الحريات وحقوق الإنسان، والتي يلعب عليها خصوم النظام المصري متى ما كانت الفرصة سانحة لتسجيل النقاط ضده، لا تزال تهيمن على الصورة الذهنية للكثيرين وخاصة مع وصول الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدين إلى البيت الأبيض. ورغم أن القاهرة تحاول جاهدة تفسير أولوياتها عبر رسم مسارات مختلفة تمحو بها تلك النظرة، إلا أن الملف كان حاضرا مرة أخرى خلال لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي بنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون بباريس.

وتقدم إجابات مقنعة ولا تنكرها، وتتعدد بعدم التكرار، حتى لو كانت أهميتها بالغة للأمن القومي.

ولجأ خصوم النظام المصري ومعارضوه إلى تسليط الأضواء على سجل حقوق الإنسان كلما تسنى ذلك كغزيرة تجرح كبرياء الدولة والمسؤولين فيها، واستفاد هؤلاء الخصوم من السمعة القاتمة لهذا الملف التي تراكت على مدار السنوات الماضية، ولم تخل من إدانات واتهامات متفاوتة، لكن الاهتمام بالقضايا الأخرى كان أكثر تركيزًا.

وتدرك القاهرة الخطورة التي ينطوي عليها ملف حقوق الإنسان ومردوداته المختلفة، وحاولت وفقا لرؤيتها تصحيح الصورة السلبية التي خلقتها تقارير محلية ودولية عديدة، وتجاوبت مع نداءات ومناشدات وضغوط الأمم المتحدة ووعدت بإدخال تعديلات تضبط أوجه الخلل.

كما تعهدت السلطات المصرية بتقديم تنازلات، غير أنها أوفت ببعض الاستحقاقات وماطلت في أخرى، ما ضاعف من الأزمة وبدت القاهرة غير جادة في تصفية الشوائب العالقة في هذا الملف.

ولم تغلغ الخطوات التي اتخذتها الحكومة في محو الصورة النمطية السبئية عن حقوق الإنسان في البلاد، أو توفير مناخا هادئا لها، فكلما جاء ذكر هذا الملف في صحيفة أو وكالة أنباء أو تقرير دولي، انتفض الكثير من المسؤولين للدفاع عن بلدهم، ما ضاعف من أهمية استخدامه كوسيلة قوية للضغط.

ووجدت المعارضة فيه أداة تلفت بها الانتباه للفضاء السياسي العام، وحال الحريات المتراجع في مصر. وتحنى الحكومة المصرية للعواصف تارة، وتتصدى لها تارة أخرى،



القاهرة - تركت بعض الدوائر السياسية الأهمية الاستراتيجية، التي تنطوي عليها زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى فرنسا الأحد والأتنين الماضيين، وحثت الرئيس إيمانويل ماكرون على ضرورة فتح ملف حقوق الإنسان مع السيسي ليحل أولوية تفوق قضايا أخرى مهمة. وأوجدت تلك القضية مساحة لا بأس بها للجدل كاد يغطي على طبيعة الملفات الحيوية التي يناقشها الرئيس في العاصمة باريس، وهو ما تسبب في حرج لكليهما.

القاهرة تدرك الخطورة التي ينطوي عليها ملف حقوق الإنسان، وقد حاولت وفقا لرؤيتها تصحيح الصورة السلبية عنها

وطغى التركيز على هذا الملف في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة للقاهرة، التي باتت في كل مناسبة يطاردتها الشبوح الحقوقي ويستنزف جهدا في التفسيرات والتبريرات، وأضحى يحتل أولوية في أجدات جهات عدة، زادت مع انتخاب الرئيس الأميركي جو بايدين، كأنه نجح ليجمع من هذا الملف في مقدمة أدوات التعامل مع مصر.

ملف ساخن

تحرص الكثير من الدول على أن يكون سجلها في ملف حقوق الإنسان ناصعا، ليس من الباب الأخلاقي فقط، بل لأن الصورة الذهنية السلبية في هذا المجال لها مردودات سياسية واقتصادية متعددة، وحتى عندما ترتكب الدول المتحضرة أخطاء، كما حدث في فرنسا والولايات المتحدة مؤخرا، تتصل منها

الدول النامية أكثر الجبهات سخونة بين الصين والولايات المتحدة

علاية على طابع "الإمبريالية الجديدة" للصين.

ويعتبر إنشاء مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية استجابة أولية للتحركات الاقتصادية الصينية على الصعيد العالمي، كما أن الديمقراطيات الرئيسية الأخرى مثل أستراليا واليابان تعمق علاقاتها مع الدول الأخرى في جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.

ومع ذلك فإن القروض ومشروعات البنية التحتية الصينية تنتشر في العالم، كما تجذب مبادرة طريق الحرير الرقمي العديد من الدول إلى أحضان الصين التكنولوجية، وما زال النفوذ الدبلوماسي لبيكين يتمدد ولا يتراجع، وفي المستقبل القريب سيصبح التصدي الصيني في العالم الثالث حقيقة استراتيجية تحتاج إلى تعامل منسج من الولايات المتحدة وحلفائها.

ويعتقد براندز بأن إقامة تحالف معزز بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والاتحاد الأوروبي الديمقراطيات الكبرى تتيح استخدام مواردها الجمعة بصورة أكثر استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي والبنية التحتية في دول العالم الثالث.

وسيقال تشكيل تحالف ديمقراطي في مجال التكنولوجيا بهدف تسهيل وتمويل مشروعات الاتصالات التي لا تعتمد على التكنولوجيا الصينية، استخدام دول العالم الثالث لتقنيات هوائي في شبكات الجيل الخامس للاتصالات على سبيل المثال.

بالدول الغربية، ما يفتح نقاط دخول جيدة للنفوذ الصيني.

وبسبب خبراتها التاريخية مع الاستعمار والتدخل الغربي أحيانا من جانب واشنطن نفسها، فإن الدول النامية تفضل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتتجنب إدانة الانتهاكات الاستبدادية للحزب الشيوعي الصيني لذلك فإن الصراع على النفوذ في دول الجنوب أصبح في قلب الاستراتيجية الجيوسياسية للصين.

ونظرا لخصامة عدد دول العالم الثالث، فإن الحصول على دعمها مهم لجهود الصين من أجل السيطرة على المؤسسات الدولية أو احتوائها، من المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى الاتحاد الدولي

بشكل صريح أو ضمني عدم استخدام تقنيات شركة معدات الاتصالات الصينية هواوي في إقامة البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس للاتصالات.

وقبلة بين براندز، هي أن حقبة رئاسة ترامب للولايات المتحدة التي اتسمت في أغلب سنواتها بمحاولة تفتيت العالم الديمقراطي، لتنتهي بظهور تدريجي لتحالف ديمقراطي المقاومة النفوذ الصيني.

ولكن للأسف، فالموقف مختلف في المناطق النامية، وتحديدًا في وسط وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. فخلال الحرب الباردة، كان العالم الثالث نقطة ضعف استراتيجية لواشنطن وكانت شعوب هذه الدول أكثر استعدادا لقبول النفوذ السوفييتي بسبب مزيج من التطرف الأيديولوجي والشاعر المناوئة للغرب في حقبة ما بعد انتهاء الاستعمار.

والآن تغيرت الظروف، وتراجع اسم العالم الثالث، ليحل محله اسم الدول النامية أو الأسواق الصاعدة للتعبير عن هذه المناطق من العالم. ورغم ذلك فما زالت هذه المناطق تمثل تحديا استراتيجيا للولايات المتحدة.

وتحت حكم ترامب في أواخر العام الماضي وحتى بداية هذا العام يهدد ببق أساقين عتيقة في الغرب وبدا من المحتمل أن تختار قطاعات كبيرة من أوروبا موقف الحيد بين واشنطن وبيكين، أو حتى الاعتماد تكنولوجيا على الصين، وهو الخطر الذي تراجعت حدته مؤخرا وإن لم يخف تماما.

ويعتقد براندز في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء أن تزايد حدة القمع الداخلي، والضغط على النظام الديمقراطي في تايوان وقهر الدول التي تنتقد أو تقاوم سياسات الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، عوامل أدت إلى موجة من ردود الفعل الدبلوماسية المناوئة للصين في الغرب.

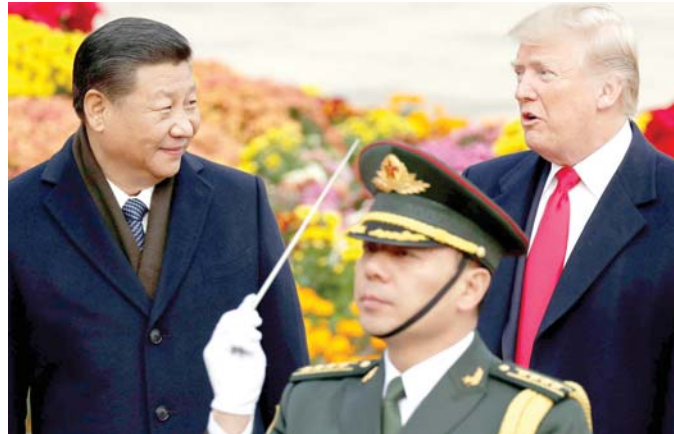
وتراجعت شعبية الصين بالفعل في أوروبا وشرق آسيا، ووصف الاتحاد الأوروبي الصين بأنها "منافس خطير"، كما قررت العديد من الدول المتقدمة سواء

رغم حمى التصعيد بين الولايات المتحدة والصين، والتي اشتدت مع الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب في العديد من الملفات ومن أهمها المعركة التجارية، إلا أن نظرة عميقة لموازين القوى تحيل إلى أن جبهة الصراع الأكثر سخونة اليوم تكمن في مكان آخر، وتتمثل في حربهما الباردة للسيطرة على المناطق النامية.

واشنطن - عوضت الصين بعد ثلاثة عقود من انتهاء الحرب الباردة، الفراغ الذي تسبب في تفكك الاتحاد السوفييتي، بعد أن كان يراحم نفوذ الولايات المتحدة للسيطرة على العالم، حيث يتوقع الباحثون والمؤرخون أن تتحول الدول النامية مرة أخرى إلى ساحة للتنافس، ولكن بين بيكين وواشنطن.

ومع انتهاء فترة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب، يبدو أن واشنطن تجنبت، وبالمصادفة، خطر أن تفصلها الصين عن الديمقراطيات المتقدمة الأخرى في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك يرى المؤرخ الأميركي هال براندز أن صراع النفوذ في العالم الثالث مازال في بدايته، حيث تمتلك بيكين مزايا كبيرة وطموحات هائلة. ويقول براندز، الذي يعمل أستاذًا لكرسي هنري كيسنجر للشؤون العالمية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية إن الصراع بين واشنطن وبيكين يدور في أطراف العالم لأن القلب الديمقراطي للعالم لم يعد مهددًا بالمخاطر كما كان الحال خلال الفترة الماضية.

وقد كان مزيج النفوذ الاقتصادي الصيني والسلوك الأميركي المدمر للذات



بعد ترامب من سيتقدم أولا



هال براندز
الصراع بين واشنطن وبيكين بات يدور على أطراف العالم